

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الملتقى الوطني الحضوري والافتراضي حول: ريادة الأعمال والابتكار الرقمي فرص وتحديات

المحور الثالث: المؤسسات الناشئة وفرص الأعمال في العصر الرقمي

الموضوع: دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة.

من إعداد: خنوفي بسمة أستاذة محاضرة ب بجامعة 20 أوت 1955 سكيكدة.

ملخص: تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية بصفة عامة والتنمية المستدامة بصفة خاصة، وذلك من خلال التركيز المؤسسات الناشئة على تحقيق التنمية في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، حيث تطرقنا في هذا البحث إلى مفهوم المؤسسات الناشئة والتعرف على أهم خصائصها، والوقوف على تطور مفهوم التنمية المستدامة، وأهم أهدافها، ومختلف أبعادها، ومعرفة الدور التي تلعبه المؤسسات الناشئة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الناشئة، التنمية، التنمية المستدامة.

Summary: this is research paper aims to shed light on the importance of start-up institutions in achieving sustainable development in general, and sustainable development in particular, this is done by focusing on the role of start-ups in various economic, social, and environmental fields, the study addresses the concept of start-up institutions and identifies their main characteristics, examines the evolution of the concept of sustainable development, its key objectives, and its various dimensions, as well as clarifies the role played by start-ups in achieving sustainable development.

Keywords: start-up, development, sustainable development.

مقدمة: تسعى كل الدول والشعوب دون استثناء إلى تحقيق التنمية المستدامة، وإذا كانت التنمية هي عملية تضافر جهود الحكومة لتحقيق الرفاه للمجتمع في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية، فالتنمية المستدامة تعني استدامة الموارد والحفاظ عليها وحفظ حق الأجيال القادمة في تلبية حاجاتها دون المخاطرة والإضرار بهذه الموارد.

وتعتبر المؤسسات الناشئة نموذج مبتكر تسعى إلى تحقيق نمو مستدام وتطمح إلى تحقيق مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من أجل تلبية حاجات أفراد الحاضر والحفاظ على حق الأجيال اللاحقة بطريقة مستدامة، ومن خلال ما تقدم يمكن طرح الإشكالية الآتية: **ما هو دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة؟**

وللإجابة على الإشكالية قسمنا الدراسة إلى المحاور الآتية:

المحور الأول: ماهية المؤسسات الناشئة: تعد المؤسسات من أهم الآليات والأدوات المعتمد عليها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، وذلك بفضل مرونتها وكذا مشاريعها المبتكرة والمريحة، في هذا المحور سوف نتطرق إلى مفهوم وخصائص المؤسسات الناشئة، من خلال الفروع الآتية:

الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الناشئة: توجد العديد من التعاريف للمؤسسات الناشئة نذكر من بينها:

- يمكن تعريف المؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة، أو القطاع وجمال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد والمخاطرة العالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها¹.
- هي كل مؤسسة عرفت نمو قوي وسريع، وتتم بتقديم فكرة جديدة مبتكرة باستخدام أحدث التكنولوجيا في ظل ظروف تتميز بدرجة عالية من المخاطرة وعدم اليقين وجني أرباح كبيرة في حالة نجاحها².
- المؤسسة الناشئة هي مؤسسة جديدة عادة ما تكون في مرحلتها المبكرة من التشغيل تسعى لتحقيق نموذج أعمال، مستدامة وقابلة للتطوير ومريحة تمتلك الإمكانية لتحقيق معدل نمو مرتفع³.

¹ - لعمارة صارة، وفاء تيبينات، المؤسسات الناشئة نماذج عالمية ناجحة، وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، تحديات وعراقيل، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية،

المجلد 3، العدد 1، 2021، ص: 81

² - نور الهدى حمروش، المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم والواقع في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد 2، العدد 2، 2022، ص: 138.

الفرع الثاني: خصائص المؤسسات الناشئة: تتصف المؤسسات الناشئة بجملة من الخصائص والمميزات، ويمكن إيجازها فيما يلي⁴:

- 1- **مؤسسة مؤقتة:** أي أن تكون ناشئة ليس هدفا في حد ذاته، فهي لا تسعى إلى البقاء على هذا النحو طوال فترة حياتها، حيث أن المؤسسة الناشئة هي مرحلة فقط والهدف الرئيسي لرائد الأعمال هو الخروج منها والوصول إلى مرحلة النضج والديمومة.
- 2- **الابتكار:** يقع أصحاب المؤسسات الناشئة في صميم عملية الابتكار حيث أن هذا النوع من المؤسسات يسعى إلى خلق منتج أو خدمة جديدة، ويشير الابتكار بشكل عام إلى إنشاء خدمة جديدة، وبالتالي فكل ابتكار هو عمل يعكس اكتشافاً جديداً من قبل رواد الأعمال للكيفية التي يمكن من خلالها زيادة القيمة إما بالنسبة للعملاء أو المنتجين قصد تحسين الكفاءة الاقتصادية الشاملة للمجتمع.
- 3- **المرونة:** كون أن المؤسسات الناشئة ذات حجم صغير وخبرة محدودة، وموجهة نحو المجهول يجعلها أكثر عرضة للمشاكل التي تتطلب التجربة والارتجال خصوصاً في مراحلها الأولى، الأمر الذي يتطلب المرونة الكافية لمواجهة هذه التحديات، كما تميل المؤسسات الناشئة كذلك إلى تبني الهياكل التنظيمية الحيوية، حيث يؤدي الموظفون مجموعة متنوعة من المهام حسب الحاجة وذلك لافتقارها للموارد البشرية لتقسيم العمل على نطاق واسع، هذا ما يتحدى البقاء لأنه يقلل الكفاءة والاتساق وقابلية التكرار، ومع ذلك فإن الافتقار إلى التعقيد والإجراءات الروتينية في هذا الهيكل يتيح إعادة تشكيل أسهل أي مرونة أكبر للتغيرات.
- 4- **النمو:** على غرار المؤسسات الأخرى تتمتع المؤسسات الناشئة بقابلية كبيرة لزيادة رأس المال الأمر الذي يساعدها في النمو السريع، ولتحقيقه فإن المؤسسة الناشئة تحتاج إلى ابتكار منتج تستهدف به سوق كبير لتختبر بعد ذلك نموها عن طريق فتح إمكانية شراء وإصدار الحد الأدنى من المنتج القابل للتطبيق، في سوق يضم أكبر قدر من العملاء المحتملين، ومتابعة عدد العملاء الجدد الذين يشترون المنتج، واحتياجها إلى طرح المزيد ما هو إلا دليل على تحقيقها لمعدلات النمو المطلوبة.

³ - لعمارة صارة، وفاء تبنينات، المرجع السابق، ص: 82.

⁴ - بن لخضر السعيد، وآخرون، مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبيني والواقع، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2020، الجزائر، ص: 29-31.

5- **عدم التأكد:** هو نقص في معرفة المستقبل، إن عدم التأكد يتضمن حدوث الجيد والسيء مثلاً تقبل

العمل لبعض المنتجات قد يفوق كثيراً كل التوقعات المتفائلة وقد يكون عكس ذلك، كما يعرف البعض الآخر عدم التأكد على أنه حالة ذهنية تتميز بالشك بناءً على انعدام المعرفة بما سيحدث أو ما لا سيحدث مستقبلاً، وعدم التأكد ليس حصراً على المؤسسات الناشئة فقط وإنما درجته العالية هي وجه التمييز بالضبط، غير أنه يمكن القول أنه حتى في الحالات والمواقف التي لا يمكن التنبؤ بها لا يزال بإمكان رائد الأعمال أن يقوم بالتخطيط للتقليل من عدم التأكد أو المخاطرة.

6- **تبحث عن نموذج أعمال:** كون المؤسسة الناشئة مصممة لإنشاء منتج أو خدمة جديدة لم يتم

طرحها من قبل، فالتحدي الذي تواجهه هو إيجاد وبناء نموذج أعمال، وذلك من خلال طرح فرضيات والتأكد من صحتها من خلال القيام بمجموعة من التجارب في السوق الذي سيوجه له المنتج أو الخدمة، وجمع البيانات لاستخلاص النتائج.

المحور الثاني: مدخل للتنمية المستدامة: في هذا المحور يمكن التعرف عن قرب على مفهوم وأهداف وأبعاد التنمية المستدامة.

الفرع الأول: مفهوم التنمية: تعرف التنمية *développement* في اللغة بالنماء أي الزيادة والكثرة، يقال نما المال ونما الزرع نمواً⁵، وتعرف "بأنها العمليات المقصودة التي تسعى إلى إحداث النمو بصورة سريعة في إطار خطط مدروسة وفي فترة زمنية معينة، فهي تحتاج إلى دفعة قوية تحركها قدرات إنسانية خبيرة تخرج المجتمع من حالة الركود إلى حالة الحركة والتقدم، سواء كانت تنمية شاملة أم تنمية في أحد الميادين الفرعية كالتنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والثقافية"⁶، وعليه فإن التنمية تكون وفق خطط وبرامج مدروسة عن طريق جدوى المشاريع التنموية التي يمكن تحقيقها، والتي تتطلب الكثير من الوقت وغالباً ما يكون في فترات طويلة المدى باعتبارها تتطلب الكثير من الوقت والجهد، ويتم ذلك بمساعدة خبراء مختصين في المجال لتحقيق حركة تنموية في البلاد.

فبعد الدمار الذي سببته الحرب العالمية الأولى سعت أغلب الدول إلى إحداث مجموعة من التغيرات الجذرية، ف اتخذت خلالها صورا محددة لمفهوم التنمية في سياق الحضارة المعاصرة، إلا أن دراسات التنمية لم تأخذ أهمية كبيرة في الأبحاث والتدريس إلا بعد الحرب العالمية الثانية⁷، ولقد كان أول اهتمام بموضوع التنمية، يعود إلى النشأة الأولى لعلم الاقتصاد على يد الاقتصادي

⁵ - مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2008، ص:95.

⁶ - إبراهيم حسن العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2006، ص:23-24.

⁷ - جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص:19.

الشهير "آدم سميث" في كتابه "بحث في طبيعة وأسباب ثروة الأمم" حيث تكلم فيه عن النمو والتطور الاقتصادي⁸، فكانت التنمية بوصفها مرادفا للنمو الاقتصادي، وامتد مفهومه تقريباً منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى منتصف العقد السادس من القرن العشرين، فأصبحت التنمية في تلك الفترة تعبر عن الزيادة المستمرة في الدخل القومي من أجل تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة وسريعة⁹.

إلا أن موضوع التنمية لم يبق محتكراً على مفهوم أو معنى واحد فقد تغير ذلك خلال العقود الستة الأخيرة، ففي عقدي الخمسينات والستينات من القرن الماضي استند هذا المفهوم إلى مؤشرات كمية خالصة أبرزها يتعلق بمتوسط دخل الفرد الذي حظي بأكبر قدر من التأييد من الاقتصاديين وتم استخدامه لأجل المقارنات بين دول العالم المتقدمة والمتخلفة، وفي أوائل السبعينيات ظهر اتجاه جديد بين الاقتصاديين يسلط الضوء على مفهوم جديد للتنمية هو "التنمية الاجتماعية"¹⁰، فنتج المزيد من التركيز على الجوانب غير الاقتصادية للتنمية ليس على شكل وسائل لتحقيق النمو الاقتصادي، بل كأهداف هامة في حد ذاتها، قادت إلى تطور مفهوم التنمية ليضاف له مفهوم الشمول وذلك من خلال الاهتمام بتلبية الحاجات الأساسية والاعتماد على المشاركة الشعبية في إعداد الخطط والبرامج من أجل معالجة مشكلات الفقر والبطالة واللامساواة في التوزيع¹¹، الأمر الذي دفع إلى تعزيز مفهوم التنمية المتكاملة التي تعنى بمختلف جوانب التنمية¹².

ويوصف عقد الثمانينيات بعقد التنمية الضائع إذ أن المأزق التنموي الذي مرت به الدول النامية في هذه الفترة كان كبيراً، ويعود ذلك إلى عدة أسباب تمثلت في التباطؤ الكبير الذي أصاب الاقتصاد العام، فضلاً عن الأزمة النفطية وانخفاض أسعار النفط إلى معدلات غير مسبوقة وكذلك تفجر أزمة المديونية عام 1982م، ويعتبر هذا العقد من التنمية في الاتجاه المعكوس، فلم تتم إعادة التوزيع المتوقعة، ولم يتحقق النمو المرجو وأضحت إمكانات التنمية أسوأ مما كانت عليه قبل سياسات التثبيت والتكيف، الأمر الذي أدى إلى أن تركز سياسات البشر في الصف الثاني، وأصبح المهم الأساس هو النمو الاقتصادي بغض النظر عن آثار هذه السياسات في الفئات الاجتماعية المختلفة¹³، فكان لابد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

فكان مطلع التسعينات بداية جديدة لمفهوم التنمية، حيث تميز بتطور مفهوم التنمية إلى أبعد من ذلك ليشتمل على البعد السياسي والاجتماعي والثقافي إلى جانب البعد الاقتصادي وليعطي بعداً لعملية التنمية، وهذا ما عبر عنه بـ "التنمية البشرية"،

⁸ - عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، جامعة قاصدي مراح، ورقلة، الجزائر، 2010، ص: 49.

⁹ - عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنت، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص: 19-20.

¹⁰ - إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012، ص: 227.

¹¹ - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دط، دار دجلة، الأردن، 2013، ص: 51.

¹² - عثمان محمد غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص: 21.

¹³ - رعد سامي عبد الرزاق التميمي، مرجع سبق ذكره، ص: 52-54.

وقد عُرِّفت في التقرير الصادر عن الأمم المتحدة على أنها " تلك العملية التي تهدف إلى زيادة الخيارات المتاحة أمام الناس"¹⁴، مع الأخذ بعين الاعتبار أنها لا تقتصر على تحقيق المكاسب المادية للفرد والمتمثلة بتحسين مستوى المعيشة فحسب، بل يجب أن تشمل أيضاً تحقيق المكاسب الإنسانية المتمثلة باحترام حقوق الإنسان باعتباره وسيلة وهدف التنمية في آن واحد¹⁵.

كل ما سبق ذكره أسهم في رسم صورة جديدة للتنمية تمثل في ظهور أبعاد أخرى لها، أخذت التنمية في ظلها بعداً تكاملياً جمع ما بين العوامل الاجتماعية والاقتصادية والبيئية متمثلاً في ظهور مفهوم جديد للتنمية سمي "بالتنمية المستدامة" والذي يتركز في جملته على الموازنة بين المعيار الاقتصادي والمعيار الاجتماعي والمعيار البيئي¹⁶، والذي ظهر كنتيجة للمشكلات البيئية الخطيرة التي تهدد الحياة فوق كوكب الأرض وتعرف: "بأنها تلك التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها"¹⁷.

ومصطلح التنمية حظي باهتمام كبير من قبل المفكرين والفقهاء المسلمين الذين أكدوا على أنها ليست عملية إنتاج وحسب وإنما هي عملية كفاية الإنتاج مصحوبة بعدالة في التوزيع وأنها ليست عملية مادية فقط بل عملية إنسانية تهدف إلى تحسين حالة الفرد وتقدمه، تعمل على تحسين أو ترقية كل الجوانب المحيطة بالإنسان من أجل تحقيق غاية واحدة وهي خلافته أو عمارته في الأرض، ولذلك لم يكن لفظ التنمية شائعاً في الكتابات الإسلامية الأولى، فقد وردت بعض الألفاظ ومترادفاتهما في القرآن الكريم وفي بعض الأحاديث النبوية، وظهرت بوضوح في كتابات الأئمة والعلماء المسلمين، ونجد عدداً من الآيات قد تناولت مفاهيم ومصطلحات قريبة من مفهوم التنمية تم استنباطها استناداً إلى النصوص أو معاني قرآنية كمصطلح العمارة والتمكين¹⁸.

الفرع الثاني: مفهوم التنمية المستدامة: لقد نال موضوع التنمية المستدامة اهتماماً كبيراً في عالمنا المعاصر فأصبح حديث الساعة، ليحتل مكانة كبيرة في الساحة الاقتصادية والاجتماعية وحتى السياسية وذلك في مختلف دول العالم، فمنذ بداية ثمانينيات القرن الماضي بدأ الاهتمام بهذا المفهوم نتيجة للمشكلات البيئية الخطيرة التي باتت خطراً تهدد الإنسانية فوق كوكب الأرض¹⁹، وأصبح على الحكومة عاتق الحفاظ على هذه الموارد بشكل يحقق فيه الرفاهية لأفراد المجتمع .

والتنمية المستدامة ترجمة عربية لمصطلح انجليزي حديث هو: "development sustainable"، ساد في العقود الثلاثة الأخيرة، وتعرف التنمية المستدامة على أنها: " التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على

¹⁴ - محمد محمود حسن أبو قطيش، دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة "دراسة حالة الأوقاف في الأردن"، رسالة ماجستير منشورة، الأردن، 2002، ص: 20-19.

¹⁵ - عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية - المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، ط1، دار الحافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000، ص: 23.

¹⁶ - محمد محمود حسن أبو قطيش، مرجع سبق ذكره، ص: 20.

¹⁷ - جمال حلاوة، وعلي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

¹⁸ - عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009، ص: 172-173.

¹⁹ - أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي- في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة-، دط، دار الكتب والوثائق القومية، 2013، ص: 05.

تلبية احتياجاتها، والتي تركز على تحسين نوعية الحياة لجميع المواطنين في الأرض دون الزيادة في استخدام الموارد الطبيعية، بحيث تعمل على اتخاذ الإجراءات وتغيير السياسات والممارسات على جميع المستويات بداية من الفرد وانتهاءً بالأسرة الدولية²⁰، بالتنمية المستدامة إذا تسعى للحفاظ على الموارد البيئة من أجل أن تتوفر لديها مقومات البقاء ومن أجل حفظ حقوق الأجيال المقبلة حتى لا تعرض تلك الأجيال للخطر والزوال²¹، وعليه فالتنمية المستدامة هي التنمية المستمرة، والعادلة، والمتوازنة، والمتكاملة، والتي تراعي البعد البيئي في جميع مشروعاتها، والتي لا تبني الثمار للأجيال الحالية على حساب الأجيال القادمة²².

ولقد تطور مفهوم التنمية المستدامة من خلال عدة مؤتمرات وقمم عالمية التي انعقدت من أجل تطبيق هذا المفهوم على أرض الواقع بما هو عليه اليوم من أهمية وأبعاد مختلفة، ولعل أبرزها ما يلي:

- **تقرير روما 1972:** أول إشارة إلى التنمية المستدامة في التقرير الصادر عن الاجتماع المنعقد في 1972 في نادي روما بعنوان "قيود على النمو"، وقد خلاص هذا التقرير إلى مجموعة من النقاط أهمها: ضرورة تحجيم الاستثمارات الرأسمالية في حدود معينة والعمل على تشجيع الأنشطة التي تهم الإنسان كالتعليم والفن والدين والموسيقى والرياضة... الخ، كما أكد على ضرورة بقاء عملية التنمية باستمرار، ورغم تعرضه للنقد إلا أنه لفت الأنظار بوجود أخطاء فادحة لبرنامج التنمية التقليدي²³.
- **مؤتمر استوكهولم 1972:** عقدت الأمم المتحدة مؤتمراً حول البيئة البشرية في عام 1972 في "استكهولم" والذي عقدته الأمم المتحدة بالسويد، ويعتبر محطة حاسمة حيث حدد الحاجة الماسة لجميع الدول في وضع سياسة بيئية على المستوى الوطني ووضع الاهتمام بالبيئة ضمن الأجندة الوطنية، كل ذلك أسهم في الانتباه للبدائل التنموية التي سعت إلى تحقيق التوازن بين البيئة والتنمية وإلقاء الضوء على احتياجات العالم الثالث²⁴.
- **تقرير مستقبلنا المشترك 1987:** انعقد التقرير من أجل وضع مفهوم رسمي للتنمية المستدامة، الأمر الذي أدى بصورة واضحة إلى ظهور مصطلح التنمية المستدامة، وتعرفه في تقرير "مستقبلنا المشترك"، حيث نُشر أثناء عقد اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم بروتلاند رئيسة وزراء النرويج في عام 1987م، والذي نص بشكل أساسي على أن:
"التنمية المستدامة هي التنمية التي تلي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تلبية احتياجاتها الخاصة"²⁵.

- **مؤتمر ري ودي جانيرو 1992:** كما انعقد مؤتمر "ريو دي جانيرو" في البرازيل 1992 الذي عرف "بمؤتمر بقعة الأرض" من طرف الأمم المتحدة بمشاركة 178 دولة بما في ذلك 110 من رؤساء الدول، حيث سلط الضوء على ضرورة

²⁰ - جمال حلاوة، وعلي صالح، مرجع سبق ذكره، ص: 131.

²¹ - رفيق يونس المصري، المجموع في الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار المكثي، سورية، 2010، ص: 173.

²² - مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، مفهومها- أبعادها- مؤشرات، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017، ص: 82.

²³ - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره، ص: 14-15.

²⁴ - إيمان قلال، إستراتيجيات الإدارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران

2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2018-2019، ص: 51.

²⁵ - أحمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره، ص: 14-17.

معالجة القضايا والمشكلات البيئية في العالم، وضرورة إحداث التكامل بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئة والإنسانية من أجل مواجهة التحديات والعقبات ويكون بديلاً تنموياً للبشرية التي تتعرض إليه خلال القرن الحادي والعشرين، كما مهد لوضع مفهوم موحد للتنمية المستدامة: "بأنها التنمية التي تلي حاجات الحاضر دون تعرض قدرة أجيال المستقبل على تلبية حاجاتها للخطر"²⁶.

- **مؤتمر القمة العالمي للتنمية بجوهانسبورغ 2002**: انتشر مصطلح التنمية المستدامة بشكل واسع حتى اتخذ شعاراً لقمة الأرض الثانية المنعقدة في: "جوهانسبورغ" في 2002 تحت شعار: "القمة للعالمية للتنمية المستدامة"، بعد إقرارها بفشل الوفاء بالبنود المبرمج علاجها في قمة الأرض الأولى مما أسفر على اتخاذ خطة طويلة تحتوي على بنود جديدة من أجل القضاء على الفقر وتدهور الأوضاع البيئية²⁷.

- **المنتدى البيئي الوزاري العالمي بكينيا 2011**: حيث ركزت النقاشات فيما يتعلق بالاقتصاد الأخضر على العدالة الاجتماعية في التحولات الاقتصادية، وآليات لنقل التكنولوجيا والمعرفة وتقديم أمثلة على استراتيجيات على مستوى السياسة الوطنية لتشجيع الطاقة المتجددة والابتكارات البيئية الأخرى، تعريفات الاقتصاد الأخضر وشملت القضايا التي نوقشت على إدماج نظام الإدارة البيئية الدولية المعززة في إطار مؤسسي بعد إصلاحه من أجل تحقيق التنمية المستدامة على المستوى الوطني، وتعزيز وكالة الأمم المتحدة للبيئة بإضافة إلى إنشاء منظمة عالمية للبيئة وأيضا منظمة جديدة للتنمية المستدامة، وكللت هذه الدورة بالنجاح من حيث التفاوض على عدد من القرارات المتعلقة منذ فترة طويلة، والكثير سوف يؤثر بشكل مباشر على الأعمال التحضيرية لمؤتمر ريو عام 2012²⁸.

- **مؤتمر الأمم المتحدة ريو 20 وفي جوان 2012**: تم تنظيم مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو 20) حيث انعقد في البرازيل في 20-22 جوان 2012 للاحتفال بالذكرى العشرين لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، حيث ركز المؤتمر على موضوعين الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة للقضاء على الفقر، والإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، وقد أبرزت الأعمال التحضيرية للمؤتمر في سبعة مجالات ذات أولوية والتي تحتاج إلى عناية وتشمل القضاء على الفقر والأمن الغذائي والتغذية والزراعة المستدامة والنقل المستدام، وكذا المدن والمستوطنات البشرية المستدامة، الصحة والسكان، تعزيز العمالة الكاملة والمنتجة والعمل اللائق للمجتمع والحماية الاجتماعية، والحفاظ على المحيطات والبحار ومواردها واستخدامها على النحو المستدام، ومخاطر الكوارث الطبيعية²⁹.

- **قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة 2015**: عقد القمة بنيويورك وتضمنت الموافقة ونشر خطة الأمم المتحدة 2030 للتنمية المستدامة، حيث حددت 17 من الأهداف الإنمائية للألفية والتي ينبغي تحقيقها في أفق سنة 2030، حيث تتمثل أساساً في: القضاء على الفقر، والجوع والأمن الغذائي، ضمان الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين

²⁶ - حباية عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية-العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة-، دط، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009، ص: 323-349.

²⁷ - حباية عبد الله، بوقرة رابح، المرجع نفسه، ص: 354-356.

²⁸ - المنظمة الاستشارية الأمانة العامة، البيئة والتنمية المستدامة، 2011، ص: 15-16.

²⁹ - الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ري ودي جانيزو، البرازيل، نيويورك، 20-22 جوان 2012، 2012، ص: 29-60.

الجنسين، توفير المياه وخدمات الصرف الصحي، ضمان الحصول الجميع على الطاقة وبأسعار معقولة، توفير العمل اللائق وتحقيق النمو الاقتصادي المستدام، إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود وتحفيز التصنيع الشامل للجميع المستدام، الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها، جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود، ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ وآثاره، حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام التنمية المستدامة، حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، السلام والعدل والمؤسسات، وتعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة³⁰.

الفرع الثالث: أهداف التنمية المستدامة: تسعى التنمية المستدامة لتحقيق جملة من الأهداف، وذلك من خلال مختلف الآليات والبرامج المسطرة، ويمكن حصرها في ما يلي³¹:

1- تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان: وذلك من خلال الاهتمام بمختلف المتطلبات التي يحتاجها الإنسان في حياته والعمل على تحقيقها وبنوعيه جيدة هذا من جهة، ومن جهة أخرى التركيز على العلاقات القائمة بين نشاطات الإنسان والبيئة التي يعيش فيها، بالتركيز على طرق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والإصلاح والتهيئة وتعمل على أن تكون العلاقة بينهما هي علاقة تكامل وانسجام، ليحقق حياة أفضل دون أن يلحق أضراراً بالبيئة والمكان الذي يعيش فيه.

2- تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئة القائمة: وكذلك بتنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وإشراكهم في العملية التنموية من خلال حثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها وذلك عن طريق سعيهم لإعداد وتنفيذ ومتابعة وتقلد مختلف برامج ومشاريع التنمية المستدامة .

3- احترام البيئة الطبيعية: وذلك من خلال التركيز على العلاقة القائمة بين نشاطات الأفراد والمجتمعات ككل والبيئة، والتعامل مع النظم الطبيعية ومحتوياتها على أساس حياة الإنسان، وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المبنية وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

4- تحقيق استغلال واستخدام عقلاني للموارد: وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني، الأمر الذي يحفظ حق الأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد الطبيعية.

5- ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع: تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر وآثار بيئية سلبية، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها .

³⁰ - الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة، الدورة السبعون، 25 سبتمبر 2015، ص: 18-49.

³¹ - عثمان غنيم، ماجدة أبو زنت، مرجع سبق ذكره، ص: 28-30.

6- إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأوليات المجتمع: وذلك بإتباع طريقة تلائم إمكانيات المجتمع

وتسمح بتحقيق التوازن بين مختلف الاحتياجات التي يتطلبها ويحتاجها في حياته اليومية، الأمر الذي يؤدي بواسطته إلى تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

7- تحقيق نمو اقتصادي تقني: بحيث يحافظ على الرأسمال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية والبيئية، وهذا

بدوره يتطلب تطوير مؤسسات وبني تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

الفرع الرابع: أبعاد التنمية المستدامة المحلية: تتمثل في البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد البيئي، ويمكن

إيضاح ذلك من خلال النقاط الآتية:

أولاً: أبعاد التنمية الاقتصادية: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول عمليات التحسين والتغيير في أنماط الإنتاج استعمال الطاقات النظيفة، الأخذ بالتكنولوجيا المحسنة³²، وكيفية تحسين التقنيات الصناعية وتظهر أهم عناصر هذا البعد في النمو الاقتصادي المستدام، كفاءة رأس المال، إشباع الحاجات الأساسية والعدالة الاجتماعية، محاربة الفقر، حماية البيئة والموارد الطبيعية³³، ويمكن تلخيص أهم عناصر البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة فيما يلي:

- حصة الاستهلاك من الموارد الطبيعية: إن مستوى نصيب الفرد من الموارد الطبيعية يختلف بين البلدان الغنية والفقيرة، حيث يستهلك السكان في البلدان الغنية أضعاف ما يستخدمه سكان البلدان النامية، فيتوجب على البلدان الغنية القيام في إجراء تخفيضات متواصلة على مستويات الاستهلاك المبددة للطاقة والموارد الطبيعية من خلال تحسين مستوى الكفاءة، وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة، مع ضرورة ضمان عدم تصدير هذه المشكلات البيئية إلى البلدان الأخرى نتيجة ارتباط النظم البيئية مع بعضها، وتقع على البلدان الصناعية المسؤولية الأكبر في تحمّل تكاليف الوصول إلى التنمية المستدامة نتيجة درجة إسهامها في إحداث التلوث والهدر في الموارد، بالإضافة إلى القدرة المالية بحل المشكلات أو التخفيف من أثارها وقدرتها على استخدام تكنولوجيا أنظف وأكثر كفاءة في استخدام الموارد، أما بالنسبة إلى البلدان النامية فالتنمية المستدامة هي تكريس الموارد الطبيعية لأغراض التحسين المستمر في مستويات المعيشة³⁴.

- الحد من تفاوت الدخل: إن الحد من التفاوت المتناهي في الدخل وفي فرص الحصول على الرعاية الصحية في

البلدان الصناعية وإتاحة حيازة الأراضي الواسعة وغير المنتجة للفقراء الذين لا يملكون أرضاً في مناطق أخرى أو للمهندسين الفلاحين العاطلين، وكذا تقلص القروض إلى القطاعات الاقتصادية غير الرسمية وإكسابها الشرعية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة في كل مكان، وتجب الإشارة إلى أن سياسة تحسين فرص الحصول على الأراضي والتعليم وغير ذلك من

³² - زواية رشيدة، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص: 12.

³³ - بن حاج جيلالي، مغرورة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لم بعد عام 2015، العدد 11، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة خميس مليانة، عين دلفي، الجزائر، ص: 158.

³⁴ - معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، سورية نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا، 2015، ص: 53.

الخدمات الاجتماعية لعبت دوراً حاسماً في تحفيز التنمية السريعة والنمو في بعض الاقتصاديات كماليزيا وكوريا الجنوبية وتايوان وغيرها³⁵.

- **إيقاف تبديد الموارد الطبيعية:** ويتم إيقاف تبديد الموارد الطبيعية سواء من خلال إجراء تخفيضات متواصلة في مستويات الاستهلاك المبدد للطاقة عبر تحسين مستوى الكفاءة وإحداث تغيير جذري في أسلوب الحياة أو تغيير أنماط الاستهلاك التي تهدد التنوع البيولوجي في البلدان الأخرى دون ضرورة كاستهلاك الدول المتقدمة للمنتجات الحيوانية المهددة بالانقراض، بإضافة إلى اعتبار التنمية المستدامة فرص اقتصادية، من خلال التعرف على أنواع رأس المال سواء كان طبيعياً أو بشرياً أو اجتماعياً والعمل على تزويد الأجيال القادمة بقدر من رأس المال يعادل على الأقل ما هو متاح للجيل الحالي، ويتميز البعد الاقتصادي أيضاً بالعمل على تقليص تبعية البلدان النامية اقتصادياً على البلدان الغنية، والتحسين المستمر في مستويات المعيشة بما يضمن عدم وجود تفاوت في الدخل والتخفيف من عبء الفقر وجعل فرص الحصول على الموارد والمنتجات والخدمات فيما بين الأفراد داخل المجتمع أقرب إلى المساواة³⁶.

- **تقليص الإنفاق العسكري:** هذا الأمر يجب أن يخص جميع البلدان بتحويل الأموال من الإنفاق العسكري والأمني للدولة إلى الإنفاق على احتياجات التنمية، ومن شأن هذا إعادة تخصيص ولو جزء بسيط من الموارد العسكرية للأغراض العسكرية بغية دفع عجلة التنمية³⁷.

ثانياً: الأبعاد الاجتماعية: إن تحقيق العدالة في توزيع ثروة أفراد المجتمع وتوفير الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والسكن إلى الفئات الفقيرة من المجتمع، وإتاحة المشاركة السياسية، والقضاء على جميع الفوارق بين سكان الأرياف والمدن، بإضافة إلى تحدي الزيادة الديمغرافية السريعة والغير متوازنة، ومن الجدير بإشارة أنه من الضروري المحافظة على التوازن بين البعد البيئي والبشري للتنمية المستدامة، من خلال ضرورة إيجاد توازن بين استنزاف الموارد المتاحة مثل النفط، وحجم السكان ومتطلبات التنمية بدون التأثير على مستوى الأجيال القادمة³⁸، وعليه فإن أهم نقاط البعد البشري والاجتماعي تتمثل في:

- **الاستخدام الكامل للموارد البشرية:** وذلك من خلال تحسين التعليم والخدمات الصحية ومحاربة الجوع، ومن المهم بصورة خاصة أن تصل الخدمات الأساسية إلى الذين يعيشون في فقر مطلق وكذا المناطق النائية، ومن هنا فالتنمية المستدامة تعني بتوجيه الموارد أو إعادة تخصيصها لضمان الوفاء أولاً بالاحتياجات البشرية الأساسية مثل: تعلم القراءة والكتابة،

³⁵ - بوسماحة الشيخ، أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المجلد 2015، العدد 09، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2015، ص: 293.

³⁶ - مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها-مؤشراتها، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2017، ص: 103-104.

³⁷ - بوسماحة الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 294.

³⁸ - بن حاج جيلالي، مغراوة فتيحة، مرجع سبق ذكره، ص: 158.

وتوفير الرعاية الصحية الأولية، والمياه النظيفة، فالهدف من البعد الاجتماعي تحقيق الرفاه الاجتماعي، وحماية التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري من خلال تدريبهم في مختلف المجالات والتخصصات حسب الحاجة لاستمرار التنمية³⁹. كما للتنمية الاجتماعية أبعاد أخرى، تتمثل فيما يلي⁴⁰:

- **الاهتمام بتحقيق العدالة الاجتماعية:** بين الأفراد والمجتمعات، إلى جانب تقليص الفجوة بين الشمال والجنوب عن طريق التعاون الدولي لمحاربة الفقر والمجاعة، وتقليل الفوارق بين الأرياف والمدن بما يسمح بالاستقرار ولتفادي مخاطر الهجرة.

- **التحكم في النمو السكاني:** إن النمو السكاني السريع يحد من جهود التنمية ويزيد من استنزاف الموارد الطبيعية، ويؤثر على قدرة الحكومات على توفير الخدمات، الأمر الذي يحتم ضرورة السعي نحو التحكم وتنظيم النمو السكاني وتوزيعه بما يتماشى مع الثروات الطبيعية، وتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والنمو الديمغرافي.

- **ضرورة الاهتمام بتوزيع السكان:** حيث إن عدم توزيع السكان بشكل أمثل يطرح مشكلة خطيرة، تتمثل في تركيز معظم السكان في مناطق جد صغيرة، مما يزيد من حدة التلوث والنفايات والإخلال بالنظم الطبيعية والبيئية، ويزيد الطلب على الخدمات الصحية والاجتماعية، وحتى يتحقق ذلك لابد من إنشاء مدن جديدة والنهوض بالتنمية الريفية للحد من النزوح الريفي.

- **تحقيق التنمية البشرية وتحسين المستوى المعيشي للفرد:** ويتم ذلك باستخدام الموارد البشرية استخداماً كاملاً، والاستثمار في رأس المال البشري، بمعنى إعادة توجيهها وتخصيصها لضمان الوفاء بالاحتياجات البشرية الأساسية، من رعاية صحية وتعليم بكل أطواره، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

وعلى العموم فيهتم البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على جعل الأفراد التي تتوافر لديهم المتطلبات المادية والنوعية للحياة مجتمعاً متماسكاً، كما يهتم بتنمية قدرات أفراد المجتمع من خلال الاهتمام بالصحة والتعليم والحد من الفقر وعدالة التوزيع وتوسيع نطاق الحريات السياسية والمشاركة الفعالة، هذا ما يجعل الأفراد مستعدين للعطاء والتضحية والعمل الجماعي مما يزيد من عقلانية استغلالهم للموارد وتحسين نوعية حياتهم⁴¹.

ثالثاً: الأبعاد البيئية: يشمل البعد البيئي على مجموعة من الأبعاد نذكر أهمها:

- ويعني هذا البعد أن التنمية المستدامة تحتم بتحقيق التوازن البيئي بين جهود وأنشطة الإنسان والبيئة وتدعم الجهود الإيجابية والتغلب على السلبية التي تحدث خلافاً في التوازن البيئي ومنع استنزاف الإنسان لموارد البيئة⁴².

³⁹ - أحمد تي، وآخرون، التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها، قراءة اقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر، الأبعاد والتحديات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 4-5 فيفري 2020، ص: 286.

⁴⁰ - دهيليس سمير، الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على تجارب بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة زيان عشور، الجلفة، 2019-2020، ص: 63.

⁴¹ - محمد مسعودي، وآخرون، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤية مستقبلية وإعدادة للدول النامية، جامعة الوادي، الجزائر، 02-03 ديسمبر 2019، ص: 205.

⁴² - مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

- **إتلاف التربة:** استعمال المبيدات، تدمير الغطاء النباتي والمصايد، من الملاحظ أن تعرية التربة وفقدان إنتاجيتها يؤديان إلى التقليص من غلتها، ويخرجان سنوياً من دائرة الإنتاج مساحات كبيرة من الأراضي الزراعية، كما أن الإفراط في استخدام الأسمدة ومبيدات الحشرات يؤدي إلى تلوث المياه السطحية وحتى الجوفية، أما الضغوط البشرية والحيوانية فإنها تضر بالغطاء النباتي والغابات أو تدمرها، وهناك مصايد كثيرة للأسماك في المياه العذبة أو المياه البحرية يجري استغلالها فعلاً بمستويات غير مستدامة أو مخالفة للقانون مما يشكل تهديداً بيئياً وتفاقمت معه المخاطر البيئية⁴³.

- **صيانة المياه:** خاصة في المناطق التي تقل فيها إمدادات المياه، بإضافة إلى حماية المناخ من الاحتباس الحراري وعدم المخاطرة بإجراء تغييرات كبيرة في البيئة العالمية بما يكون من شأنه إحداث تغيير في الفرص المتاحة للأجيال القادمة وهذا يعني الحيلولة دون زعزعة استقرار المناخ أو النظم الجغرافية الفيزيائية والبيولوجية أو تدمير طبقة الأوزون الحامية للأرض من جراء أفعال الإنسان⁴⁴.

- **حماية الموارد الطبيعية:** تحتاج هذه الأخيرة إلى الحماية اللازمة لإنتاج الموارد الغذائية والوقود ابتداء من حماية التربة إلى حماية الأراضي المخصصة للتشجير وإلى حماية مصايد الأسماك، مع التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتنامية، ومع ذلك فإن الفشل في صيانة الموارد الطبيعية التي تعتمد عليها الزراعة كفيـل بحدوث نقص الغذاء مستقبلاً، إن استخدام الأراضي القابلة للزراعة وإمدادات المياه استخداماً أكثر كفاءة أو بشكل مستدام يتطلب استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد في الغلة، وهذا يحتاج إلى اجتناب الإسراف في استخدام الأسمدة الكيماوية والمبيدات حتى لا تؤدي إلى تدهور الموارد المائية وتحدد الحياة البرية، وتلوث الأغذية البشرية والمخزون المائي، وهذا يعني استخدام الري استخداماً حذراً واجتناب تلميح أراضي المحاصيل وتشبعها بالماء⁴⁵.

- **تقليص ملاجئ الأنواع البيولوجية:** وتواصل مساحة الأراضي القابلة للزراعة وهي الأراضي التي لم تدخل بعد في الاستخدام البشري، مما يقلص من الملاجئ المتاحة للأنواع الحيوانية والنباتية، باستثناء القلة التي يديرها البشر إدارة مكثفة، أو التي تستطيع العيش في البيئة المستأنسة، وتعرض الغابات المدارية والنظم الإيكولوجية للشعب المرجانية والغابات الساحلية وغيرها من الأراضي الرطبة وسواها من الملاجئ الفريدة الأخرى لتدمير سريع، كما أن انقراض الأنواع الحيوانية والنباتية آخذاً في التسارع، والتنمية المستدامة في هذا المجال تعني أن يتم صيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجي للأجيال القادمة، وذلك بإبطاء عمليات الانقراض وتدمير الملاجئ والنظم الإيكولوجية بدرجة كبيرة وإن أمكن وقفها⁴⁶.

- **ضرورة الاهتمام بوضع تقدير للآثار البيئية في كل المشروعات التنموية الأساسية في المجتمع من الإقلال من النفايات بإعادة استخدام الموارد مما يقلل من التلف وبما يزيد من مساهمة الموارد المعاد استخدامها في الإنتاج والاستهلاك والاهتمام بتحقيق وزيادة الوعي البيئي بما يضمن المشاركة المحلية لجميع سكان المجتمع في المحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها⁴⁷.**

⁴³ - بوسماحة الشيخ، أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، مرجع سبق ذكره، ص: 299.

⁴⁴ - مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص: 105.

⁴⁵ - بوسماحة الشيخ، مرجع سبق ذكره، ص: 300.

⁴⁶ - زاوية رشيدة، مجلة مرجع سبق ذكره، ص: 16.

⁴⁷ - مدحت أبو النصر، مرجع سبق ذكره، ص: 106.

المحور الثالث: مساهمة المؤسسات الناشئة في دعم التنمية المستدامة: تلعب المؤسسات الناشئة دوراً حيوياً ومتزايد الأهمية في تحقيق التنمية المستدامة من خلال دفع عجلة الابتكار وخلق فرص عمل والمرونة والتركيز على تطوير حلول تكنولوجية تعالج القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعد محركاً أساسياً للاقتصاد المعرفي خاصة عند التركيز على المجالات التي تعزز الاستدامة حيث تتميز هذه الشركات بقدرتها على طرح أفكار جديدة وتطبيق نماذج عمل مستدامة بسرعة أكبر من الشركات الكبرى القائمة، مثل الاقتصاد الأخضر، ويمكن إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة من خلال ما يلي:

الفرع الأول: على مستوى البعد الاقتصادي والاجتماعي: يكمن الدور الذي تقوم به المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية الاقتصادية فيما يلي⁴⁸:

1- **زيادة الناتج المحلي الخام:** يتضح أهمية الدور الإستراتيجي التي تلعبه المؤسسات الناشئة في تحقيق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة من خلال المساهمة في تكوين الناتج المحلي وتوفير السلع والخدمات سواء للمستهلك النهائي أو الوسيط، مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني للدولة خلال مدة قصيرة نسبياً نظراً لسهولة إنشائها مقارنة بالمؤسسات الكبيرة وبذلك يكون اندماجاً بشكل أسرع في دورة الإنتاجية، بإضافة إلى ذلك المؤسسات الناشئة في الجزائر قادرة على خلق الثروة على غرار ما وصلت إليه اليوم العديد من بلدان العالم وتعمل على تغيير حياة المستهلكين، حيثما كانوا تمنحهم حلولاً دائمة.

2- **معالجة بعض الاختلالات على المستوى الكلي:** تعمل المؤسسات الناشئة على معالجة الاختلال في انخفاض معدلات الادخار والاستثمار، نظراً لانخفاض تكلفة إنشائها مقارنة مع غيرها من المؤسسات، كما تساهم في علاج الاختلال في ميزان المدفوعات من خلال تصنيع السلع محلياً بدلاً من استيرادها.

3- **ترقية مجال التشغيل وإيجاد أسواق جديدة:** المؤسسات الناشئة تساهم بشكل كبير في الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي، وتوفير فرص عمل جديدة، وفي هذا الصدد تُشير بعض التقارير الاقتصادية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نحو 85 بالمئة من إجمالي الشركات في معظم اقتصاديات العالم، حيث توظف نحو 65-75 بالمئة من القوى العاملة في العالم، كما تُساهم بحوالي 46 بالمئة

⁴⁸ - مطهري كمال، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2023، ص: 138.

من الناتج المحلي العالمي، وبالتالي فإن الاهتمام بالمؤسسات الناشئة لكونها تساهم بشكل فعال في دفع عجلة النمو للاقتصاد العالمي والحد من مشكلات البطالة والفقر وتحقيق رفاهية اقتصادية كبيرة في أغلب دول العالم، حيث تعتمد المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الأساس على العمالة المكثفة.

4- **تنويع الهيكل الصناعي:** تؤدي المؤسسات الناشئة دوراً هاماً في تنويع الإنتاج وتوزعه على مختلف الفروع الصناعية، وذلك نظراً لصغر حجم نشاطها، مما يعمل على إنشاء العديد من المؤسسات الناشئة التي تقوم بإنتاج تشكيلة متنوعة من السلع والخدمات، وتعمل على تلبية الحاجات الحارية للسكان خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية، فضلاً عن تلبية احتياجات الصناعات الكبيرة بحيث تقوم بدور الصناعات المغذية لها⁴⁹.

الفرع الثاني: على المستوى البيئي: تتطلع الكثير من المشروعات الصغيرة في المؤسسات الناشئة إلى أن تحتل الريادة في مجال الأداء البيئي وتحسين سلوكها البيئي وإدماج الاعتبارات البيئية ضمن برنامجها ورؤيتها الإستراتيجية وألوية أساسية في مختلف مشاريعها وذلك فهي تهدف إلى⁵⁰:

1- **الإنتاج الأنظف:** يعرف بواسطة البرنامج البيئي للأمم المتحدة سنة 1990م، بأنه التطور المستمر في العمليات الصناعية والمنتجات والخدمات بهدف تقليل استهلاك الموارد الطبيعية، ومنع تلوث الهواء والماء والتربة عند المنبع، وذلك لتقليل المخاطر التي تتعرض لها البشرية والبيئة، ومن أهم فوائد الإنتاج الأنظف:

- استيراد الموارد الطبيعية عوضاً من إتلافها أو إهدارها.
- الاستعمال العقلاني للموارد الأولية خاصة الطاقة والمياه.
- زيادة القدرة الإنتاجية وتحسين جودة المنتج.
- الالتزام بالقوانين البيئية.

2- **التسويق الأخضر:** بسبب تعرض التسويق الحديث إلى انتقادات عديدة من حيث محاولة خلق حاجات اصطناعية وطموحات وقيم استهلاك مادية لضرورة لها، وعلى ضوء التطورات العالمية

⁴⁹ - سورية بوطرفة، نجوى نصر، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2022، ص: 978.

⁵⁰ - بن خديجة نصيف، عبيد وهيب، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2019، ص: 109-111.

بدأت العديد من منظمات الأعمال بإعادة النظر بمسؤولياتها الاجتماعية والأخلاقية في ممارستها التسويقية، بدأ الاهتمام بنمط جديد عرف بالتسويق الأخضر كمنهج يقدم حلول لتلك الآثار الاجتماعية والبيئية السلبية، ويتمحور حول الالتزام القوي بالمسؤولية البيئية في ممارسة الأنشطة التسويقية بما لا يتعارض مع الأهداف الربحية للمنشأة، وعليه فهو عملية تطوير وتسعير وترويج منتجات لا تلحق أي ضرر بالبيئة الطبيعية، وعند تطبيق مشروعات المؤسسات الناشئة لمنهج التسويق الأخضر تستند على أربعة أبعاد رئيسية تشمل:

- **إلغاء مفهوم النفايات أو تقليلها:** أصبح التركيز على تصميم وإنتاج سلع بدون نفايات أو بالحد الأدنى بدلاً من كيفية التخلص منها، وذلك من خلال رفع كفاءة العمليات الإنتاجية أي أن المهم هو ليس ما يجب أن نفعله بالنفايات، بل كيف ننتج سلعاً بدون نفايات.
- **إعادة تشكيل مفهوم المنتج:** يتمثل في مواكبة تكنولوجيا الإنتاج لمفهوم الالتزام البيئي، بحيث يعتمد الإنتاج بشكل كبير على مواد خام غير ضارة بالبيئة، واستهلاك الحد الأدنى منها، فضلاً عن ضرورة تدوير المنتجات نفس بعد انتهاء المستهلك من استخدامها، وخاصة المعمرة منها، لتعود إلى مصنعها بالنهاية حيث يمكن تفكيكها وإعادة تدويرها إلى الصناعة مرة أخرى ضمن حلقة مغلقة، أما التغليف، فيعتمد على موارد خام صديقة للبيئة وقابلة للتدوير.
- **وضوح العلاقة بين السعر والتكلفة:** يجب أن يعكس سعر المنتج تكلفته الحقيقية أو يكون قريباً منها، وهذا يعني أن سعر السلعة التكلفة الحقيقية على المستهلك يجب أن يوازي القيمة التي يحصل عليها من السلعة، بما في ذلك القيمة المضافة الناجمة عن كون المنتج أخضر.
- **جعل التوجه البيئي أمراً مربحاً:** لقد أدركت العديد من المنظمات أن التسويق الأخضر بشكل فرصة سوقية قد تمنح المنظمة ميزة تنافسية ولربما مستدامة، خاصة مع تنامي الوعي البيئي بين المستهلكين وتحولهم التدريجي إلى مستهلكين خضر وبالتالي سيكون هذا التوجه أمراً مربحاً خاصة في المدى الطويل.

خاتمة: برهنت المؤسسات الناشئة على أنها محرك أساسي للتنمية المستدامة، حيث تساهم في تحقيق أهدافها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية من خلال الابتكار والتكنولوجيا وخلق فرص عمل مستدامة، والتشجيع على إيجاد منتجات صديقة للبيئة، مما يعزز النمو الاقتصادي ويقلل من التبعية للمصادر التقليدية.

ولتسريع الدور الحيوي من الضروري توفير بيئة داعمة من خلال خلق بيئة تنظيمية مواتية تشجع على الابتكار والريادة، وتُمكن هذه المؤسسات الناشئة من النمو والازدهار وتُشجع على الاستثمار في القطاعات الخضراء والابتكارات التكنولوجية لخلق حلول مستدامة التي تعزز الاقتصاد الدائري والطاقات المتجددة.

قائمة المصادر والمراجع:

- لعمارة صارة، وفاء تيبينات، المؤسسات الناشئة نماذج عالمية ناجحة، وواقع المؤسسات الناشئة في الجزائر، تحديات وعراقيل، مجلة الاقتصاد والتجارة الدولية، المجلد3، العدد1، 2021.
- نور الهدى حمروش، المؤسسات الناشئة بين آليات الدعم والواقع في الجزائر، مجلة قضايا معرفية، المجلد2، العدد2، 2022.
- بن لخضر السعيد، وآخرون، مفهوم المؤسسات الناشئة في الجزائر بين التبنّي والواقع، مجلة البحوث الإدارية والاقتصادية، 2020، الجزائر.
- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، ط4، مكتبة الشروق الدولية، مصر، 2008.
- إبراهيم حسن العسل، التنمية في الفكر الإسلامي، مفاهيم، عطاءات، معوقات، أساليب، ط1، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2006.
- جمال حلاوة و علي صالح، مدخل إلى علم التنمية، ط1، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.
- عبد السلام عبد اللاوي، دور المجتمع المدني في التنمية المحلية، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم لسياسية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2010.
- عثمان محمد غنيم، وماجدة أبو زنط، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- إسماعيل محمد بن قانة، اقتصاد التنمية، نظريات، نماذج، استراتيجيات، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2012.
- رعد سامي عبد الرزاق التميمي، العولمة والتنمية البشرية المستدامة في الوطن العربي، دط، دار دجلة، الأردن، 2013.
- محمد محمود حسن أبو قطيش، دور الوقف في التنمية الاجتماعية المستدامة "دراسة حالة الأوقاف في الأردن"، رسالة ماجستير منشورة، الأردن، 2002.
- عبد الوهاب الأمين، التنمية الاقتصادية -المشكلات والسياسات المقترحة مع إشارة إلى البلدان العربية، ط1، دار الحافظ للنشر والتوزيع، المملكة العربية السعودية، 2000.
- عبد الرحيم الشافعي، المدخل لدراسة الاقتصاد الإسلامي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، 2009.
- أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي- في ضوء المتغيرات العالمية والمحلية الحديثة-، دط، دار الكتب والوثائق القومية، 2013

- رفيق يونس المصري، المجموع في الاقتصاد الإسلامي، ط2، دار المكتبي، سورية، 2010.
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة، مفهومها- أبعادها- مؤشرات، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، القاهرة، مصر، 2017.
- إيمان قلال، إستراتيجيات الإدارة العامة في تفعيل سياسة التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، جامعة وهران 2 محمد بن أحمد، الجزائر، 2018-2019.
- خبابة عبد الله، بوقرة رابح، الوقائع الاقتصادية-العولمة الاقتصادية، التنمية المستدامة-، دط، مؤسسة شباب الجامعة للنشر، الإسكندرية، مصر، 2009.
- المنظمة الاستشارية الأمانة العامة، البيئة والتنمية المستدامة، 2011.
- الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ري ودي جانيرو، البرازيل، نيويورك، 20-22 جوان 2012، 2012.
- الأمم المتحدة، الجمعية العامة، قرار اتخذته الجمعية العامة، الدورة السبعون، 25 سبتمبر 2015.
- زواية رشيدة، أبعاد التنمية المستدامة في الجزائر، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 20، العدد 01، جامعة غرداية، الجزائر.
- بن حاج جيلالي، مغاوة فتيحة، التنمية المستدامة بين الطرح النظري والواقع العملي، دراسة الإستراتيجية العربية المقترحة للتنمية المستدامة لم بعد عام 2015، العدد 11، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، جامعة خميس مليانة، عين دغلي، الجزائر.
- معتصم محمد اسماعيل، دور الاستثمارات في تحقيق التنمية المستدامة، سورية نموذجاً، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة دمشق، سوريا.
- بوسماحة الشيخ، أبعاد وأهداف ومعوقات التنمية المستدامة، مجلة المنارة للدراسات القانونية والإدارية، المجلد 2015، العدد 09، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر.
- مدحت أبو النصر، ياسمين مدحت محمد، التنمية المستدامة مفهومها- أبعادها- مؤشرات، ط1، المجموعة العربية للتدريب والنشر، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر، 2017.
- أحمد تي، وآخرون، التنمية المستدامة، أبعادها ومؤشرات قياسها، قراءة اقتصادية، ورقة بحثية مقدمة في الملتقى الوطني حول جودة الحياة والتنمية المستدامة في الجزائر، الأبعاد والتحديات، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 4-5 فيفري 2020.
- ¹ - دهيليس سمير، الوقف ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر بناء على تجارب بعض الدول، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة زيان عشور، الحلفة، 2019-2020.
- ¹ - محمد مسعودي، وآخرون، العلاقة بين أبعاد التنمية المستدامة إطار تحليلي، ملتقى دولي حول: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية، جامعة الوادي، الجزائر، 02-03 ديسمبر 2019.
- مطهري كمال، المؤسسات الناشئة واقتصاد المعرفة في الجزائر مفاتيح اقتصادية لتحقيق التنمية المستدامة، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد 7، العدد 1، 2023.
- صورية بوطرفة، نجوى نصر، دور المؤسسات الناشئة في تحقيق التنمية المستدامة، حالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة، المجلد 5، العدد 1، 2022.
- بن خديجة نصيف، عبيد وهيب، المشاريع المقاولاتية البيئية كآلية لتحقيق التنمية المستدامة، عرض تجارب دولية ووطنية ناجحة، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد 3، العدد 4، 2019.